

الذاكرة التاريخية في السرديات الثقافية قراءة في كتاب "استعمالات الذاكرة" لنادر كاظم

Historical memory in the cultural narratives: a reading in the book "the use of memory" of Nadir Kadim

حياة مشري^{1*}، رشيد سلطاني²

¹ جامعة تبسة، (الجزائر)، hayette.mecheri@univ-tebessa.dz

مخبر الدراسات الأدبية والإنسانية

² جامعة تبسة، (الجزائر)، rachid.soltani@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ المراجعة: 2024/05/29

تاريخ الإيداع: 2024/01/17

ملخص:

تأتي هذه الدراسة لاستقراء ما قدمه الباحث البحريني نادر كاظم في منجزه النقدي الموسوم بـ "استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ" من أمراض جماعية تهيمن على الذاكرة التاريخية، وذلك من منظور السرديات الثقافية باعتبارها استراتيجية عبر لسانية تنفتح على كافة التجارب الإنسانية، وتستدعي تقديم رؤية إبستمولوجية لصورة الذات عن ماضئها، ضمن سياق أيديولوجي واجتماعي سياسي. ولتكشف المسكوت عنه في خطاب الذاكرة واستنطاق سياسات التذكر التي تناولها الناقد في مشروعه الثقافي ارتأينا معالجة هذه القضية في إطار نقد النقد وفق إجراءاته التي تبدأ بالوصف ثم التحليل فالتأويل، مستنديين في ذلك على ما جاء عند بول ريكور في طروحاته الهرمينوطيقية. الكلمات المفتاحية: الذاكرة التاريخية، السرديات الثقافية، النسيان، السلطة، الفضاء العام.

Abstract:

The aim of this study is to analyse the proposals of Nadir Kadhim in his book on criticism "the use of memory in a multicultural society obsessed of history" in which he dealt certain social diseases influencing historical memories adopting a cultural narrative considered as an open linguistic strategy on different human experiences, and that recalls proposing an epistemological perspective of the personal image about its past within a social political ideological context.

It seeks also to unveil the taboos in the discourses about memory, and the policies of reminding treated by the author in his cultural project. To scrutinize this issue, we adopted an approach of criticism of criticism based on three procedures; description, analysis and interpretation in the light of hermeneutical perspective of Paul Ricoeur.

Key words: historical memory; cultural narratives ; amnesia; power; public space

* المؤلف المراسل.

تقديم:

يعد موضوع الذاكرة التاريخية من أعقد القضايا المعرفية والنقدية وأكثرها شيوعاً في المجتمعات ذات التعددية الثقافية، والتي ظهر الاهتمام بها في النقاشات الفكرية بشكل مكثف مزامناً لمرحلة ما بعد الكولونيالية، والتي تحررت فيها شعوب العالم الثالث من ربة الاستعمار، فالاهتمام بالذاكرة لم يكن محض موضحة ثقافية بين الأدباء والدارسين بقدر ما كان له بواعث تهدف الى تقويض التصور القائم على فكرة عدم وجود ذاكرة تعلق فوق ما يراه المستعمر، وإعادة ترميم ما أصاب الذاكرة من تلاعب وتوظيف أيديولوجي، إذ رفعت نخبة من المثقفين لواء الوعي بالقضية والسير بها في قدم واحدة ضد آلة البروباغاندا الحربية والديبلوماسية الكولونيالية، التي ارتسمت مشاهدتها لعقود من الزمن، حتى أضحى تمثل مرتكزاً أساساً لا يمكن العودة إلا إليه للتعبير عن الحقيقة، وبالتالي العمل على كسر سردية هذا الانتصار الوهمي المرجئ على أفعال وأشكال التذكر للشعوب المستعمرة.

ولقد أصبحت السرديات الثقافية الوعاء الحامل والبديل المنهجي عن الانغلاق النسقي الذي اتصفت به البنيوية في دراستها لظاهرة التذكر الإنساني، ذلك أنها لم تتح إمكانية استنطاق الأشياء عبر أوساطها الوجودية والميتافيزيقية، على عكس ما تسمح به السرديات الثقافية من إمكانية التوضع في عمق هياكل الوعي الخطابية لاستكشاف ما يضمه النسق الثقافي في بعده الاجتماعي والسياسي والعقائدي من حقائق، ومن ثم السعي لنزع الغطاء عن ما غيب وتم تجاهله قسراً في خطابات الذاكرة والتاريخ خلف لغط الجدل وضجته بالتفسير والتحليل ومسائلة ما وقع من إساءة فهم، الأمر الذي جعل نادر كاظم ينبري لتوضيح مواطن التأزم في هذا النوع من الخطابات داخل المجتمعات المتعددة ثقافياً وخاصة العربية، والذي تعاطاه كوكبة من النقاد والفلاسفة قبله في مقدمتهم "بول ريكور"، هذا الأخير الذي أفاد نادر كاظم من ممارساته النقدية في كتابه "الذاكرة، التاريخ، النسيان" والتي اتخذ منها أرضية لنقاش ومعالجة أمراض التذكر التي شكلت عائقاً في استحداث حل توافقي يؤسس لإمكانية التعايش السليم بين الجماعات في كتابه "استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ"، ومن خلال هذه المدونة يمكننا تحريك فاعلية البحث بطرح مجموعة من الإشكالات أهمها:

1. هل تخلصت السرديات في مرحلة ما بعد البنيوية من تبعات النموذج البنيوي أم بقيت حبيسة

له؟

2. كيف قرأ نادر كاظم خطاب الذاكرة من خلال كتابه "استعمالات الذاكرة"؟

فضلاً على ما سبق تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة سردية الذاكرة لا باعتبارها مجرد فترات زمنية مستهلكة يسهل اغتيالها والركن بها إلى الهامش، بل كأحد أهم المتغيرات التاريخية التي لا تفارق أنطولوجيا الوجود البشري، والتي استقينا تصنيفاتها من "بول ريكور" في كتابه السالف الذكر، وقد وقع اختيارنا عليه كونه من الفلاسفة النقاد الذين طرقتوا هذا المجال وأسهموا في تأسيس مفهوم فينومينولوجي جديد للذاكرة، بالإضافة إلى صلته المباشرة بمسائل التذكر التي وقف عندها الناقد البحريني نادر كاظم في مدونته.

وللنفاذ إلى مناطق الظل التي يلتقي ويفترق فيها نادر كاظم مع بول ريكور حيث الحطام الذي خلفته الصراعات الأيديولوجية، توجب علينا الانفتاح على هذه المضامين الفكرية والتوسل بألية نقد النقد كاستراتيجية تعمل على إعادة ضبط تجربة الفهم والتأويل في هذا المسار المعرفي.

أولاً: السرديات من الأنساق اللغوية الأدبية إلى الأنساق الثقافية:

إن رصد مسارات التغيير والتجديد لمرحلة ما لا يستلزم بالضرورة اعتناقاً كلياً من الماضي وإحداثاً قطيعة معه، بمقدار جعله امتداداً دينامياً خارج حدود كيان ساد فترة من الزمن، ومعطى يمكن النهل منه والعودة إليه كل حين، للمضي قدماً، ويتبعه بعد ذلك قدرة على كسر تلك الرؤية النمطية له، وجرأته في التمرد عليه بكل ما يحمله من دغمائيات استوطنت العقل والفكر، ولقد تيسر للبنىوية ستينات القرن الماضي أن تستحوذ على مسار الحركة النقدية العالمية والانتقال بها من المعيارية والانفعالية إلى الوصفية والعلمية، وإعادة بناء تصور جديد لمفهوم العملية الإبداعية وتكوينها عبر الزمن، كونها مثلت ثورة على النظرية الأدبية التقليدية وجاءت فاتحة عهد جديد في كيفية التعامل مع النص الأدبي بعد أن كادت المناهج السياقية أن تصل إلى طريق مسدود في معالجتها للظاهرة الأدبية، وعلى هذا الأساس نشأ التحليل البنيوي في دراسته للنص باعتباره بنية مغلقة مكتفية بذاتها، تقوم على تقابل الثنائيات وحوارها المتزامن داخل النسق اللغوي، ولا ينبغي لها في المطلق اللجوء إلى خارجها، فهي ترفض كما يقول صاحب المرايا المحدبة "ذلك الربط بين النظام اللغوي الداخلي للنص، وأية أنظمة أخرى خارجية"¹، رافعة شعار فصل الأدب عن الحياة، وإبعاده عن كل النظريات الأيديولوجية، والصراعات السياسية والمسلمات الفلسفية، والتأويلات السيكلوجية الجمالية التي يمكن أن تربطها به. انطلاقاً من هذا المعطى تشكلت السرديات في إطار النموذج البنيوي، باعتباره الممثل الرسمي لها، على يد "رواده المؤسسين خاصة تودوروف وجيرار جينيت ورولان بارت، وأرسيت قواعده وأجهزته المفهومية والاصطلاحية التي اكتسبت صبغة كلية وعلمية، ومنذ الثمانينات من القرن العشرين أصبحت السرديات، أهم نظرية في الدراسات الأدبية والثقافية، مؤسسة ما سيعرف لاحقاً بالمنعطف السرد في حقل العلوم الإنسانية"².

إلا أن " النظر إلى تكون السرديات من منظور تاريخي يكشف أن هذا العلم لم يكن وليد طفرة عرضية في سياق تاريخ النظرية الأدبية، بل تشكل وتطور في مجرى صيرورة تاريخية ودينامية تعددت فيها مساراته التاريخية وتنوعت روافده النظرية"³، فرغم الرّواج الذي لاقته البنيوية كأحد أهم المحطات في تاريخ السرد العالمي والعربي خاصة، والذي كان شديد السرعة والفاعلية، إلا أن الثورة المتنامية ضد جوهرها الوصفي أوقعها في العديد من المطبات المنهجية والعلمية التي عجلت بأفولها وتهالكها، وفرضت التغيير في النموذج، كونها أضحت "نزعة متعالية تلغي التاريخ وتغترب بالإنسان في سجون النسق، والنظام والبنية"⁴، ففاعلية الأثر الأدبي لا تقف عند حدود الصياغة الشكلية والعلائقية، ولا في إضاعة أنساقه اللغوية واختزاله في قوالب لسانية جاهزة، إنما هو قائم على الانفلات المستمر، مرهون بدلالاته الثقافية والأدبية المتوارية، تلك الدلالة التي لم تُول لها البنيوية بالاً، " فليست من مهام اللغوي البنيوي التوقف عند أكثر من كيف يتم تحقيق الدلالة"⁵.

وتزامناً مع التوجهات النقدية التي تحاول تجاوز المنجز البنيوي وإرساء بديل منهجي يعنى بقراءة النصوص الأدبية قراءة ثقافية، وُلد من رحم هذا التحوّل وعيٌ جديدٌ في كيفية التعامل مع مختلف الخطابات، يفتح على فرضيات علمية وخلفيات حضارية ثقافية لفاعلية النشاط السردية، وذلك ضمن نموذج تصور للسرديات الثقافية لا يستبعد الطرح النظري للبنيوية، ولكن يعيد تهيئته وضبطه في سياق ثقافي، يتعدى سلّم الإجراء الوصفي للبنيوية، نحو عملية الفهم والتأويل⁶، ومنه الإقرار بالسرد باعتباره ظاهرةً تتعدى حدود الأدب والتخييل نحو آفاق أوسع، مكنته من بسط سلطانه وسلطته على جميع مجالات التجربة الإنسانية الحقيقية

والمختيئة، فعوالم السرد لم تعد حكرًا على أنواع أدبية بعينها، كالرواية، والشعر، والحكاية الشعبي، وإن كان هذا أحد دلالاته بالطبع، وإنما يعني في معرض التعبير عنه في سياق ثقافي واسع، ما تعتمد عليه القوميات والمجتمعات البشرية على مدار مراحل تأسيسها وصياغتها لمروياتها الكبرى اعتمادًا ضمنيًا، سواء كان ذلك بالعودة إلى سرد حقيقي أو قصصي أو معطى حكائي ذات بعد استعاري أو سرد تاريخي أو تراث وتقليد شعبي متلفظ كان أو مدون... إلخ، فلكل نوع محكي مرجعه الشكلي النهائي الذي تُرسى عليه لاحقًا ماهية الطابع الفكري والعقائدي الخاص بتصويراته عن طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر⁷، بمعنى توسُّع الحكي بكل ما يملكه من سطوة الحضور ليُشمل كل متغير تاريخي.

وتعد الذاكرة أحد أهم التمثلات الثقافية الدالة والملازمة للوجود الإنساني لا سيما ما يتعلق بمرحلة ما بعد الكولونيالية، فلقد تأسست بفضل سرديات النضال والثورة والتحرر هوية ما يقارب ربع سكان العالم في فترة التوسع الاستعماري بداية القرن العشرين، وفي خضم هذه الصراعات الدامية بين منظومة مجتمع مستقل حديثًا، و متمسك بمحاولة فرض اختلاف سرديته عن الآخر ومنظومة حكم كلياينة حربية تمنع أي سرديّة أخرى للبروز، عزز على إثرها السرد كقوة خطابية فهم هذه الذات المضطربة لمهيتها، وبناء هويتها وإعادة بعثها من جديد⁸، فبعد أن فقدت القوة الكولونيالية القدرة على الإقناع في إعطاء إجابة ممكنة عن هوية بديلة مفترضة، وأثبتت عجزها في إنشاء بني اجتماعية تدين بما تراه، وبعد أن أخفقت سرديات العالم الغربي الكبرى كما بشر فرانسوا ليوتار بنهيتها في توجيه حركة التاريخ، وفشلها المدوي في إنشاء توليفة عقلانية مغرية تساعد على تحقيق الخلاص للشعوب المستعمرة، تم إعادة رسم خرائط العالم الجيوسياسية من جديد، ومن ثم بدأت معالم سرديات صغرى في التشكل والظهور وتبلورت في مجملها رؤى وأنساق فكرية مست العديد من خطابات التجربة الإنسانية بما فيها خطاب الذاكرة، وهو خطاب يرى فيه الناقد البحريني نادر كاظم أنه معرض للاستملاك وإساءة الاستعمال ما يترتب عنه وجود أكثر من ذاكرة وتحبيك للتاريخ.

ثانياً: الذاكرة التاريخية المتلاعب بها:

إن سعي الإنسان الحثيث من أجل معرفة ماضيه يأتي في الغالب مدفوعاً إما بموجة حنين إليه، أو رغبة قوية في الاستقصاء والبحث عما توارى في صفحات التاريخ عنه، فيتكئ على ذاكرته لتعود به إلى أحداث كان هو جزءاً منها، ولكنها مع تقادم الزمن هفتت وانقضت ملامحها بعض الشيء، إلا أن هذا النوع من حالات التذكر المدفوع بحنين عارم حسب نادر كاظم " يصعب تفسيره عقلانياً، لأنه ينفلت من دائرة الوعي، ذلك أن استعمال الذاكرة يجري في دائرة الوعي وبملاء الإرادة. فنحن على وعي حين نقرر استحضار التاريخ واستخدام وقائع الماضي من أجل مصالح سياسية ومآرب أيديولوجية"⁹ فالحال أن عملية استرجاع الذاكرة تتيح إمكانية الانزلاق من الاستعمال إلى سوء الاستعمال، فتصبح معطى قابلاً للتزييف والتلفيق لغايات ومقاصد متعددة، كما لا تخلو من ارتباط وثيق من عملية التعبئة الأيديولوجية التي تمارسها السلطة قسرياً على التاريخ باعتباره مدخلاً لكل عملية سياسية تترى عليها الصراعات والتوترات، فالصراع على السلطة ما هو إلا عملية تاريخية، ترسم دعائمها بمدى إحاطتنا لحقيقة ما جرى من وقائع أسلفت، شكلت بدورها للعالم رؤيته نحو الغد.

وفي هذا السياق يرى نادر كاظم أن الديمقراطية الليبرالية، كما روج لها منظروها، في وسعها تحقيق التكافؤ السياسي بين طوائف المجتمع حتى في ظل غياب مواطنين شرفاء، إذا ما توفرت على قدر من الفضيلة المدنية بإمكانها تصويب وضبط ميول الأنانية والمنفعة الفردية، التي من شأنها عرقلة المسار السليم لنظام الذاكرة والحد من التلاعبات الممارسة عليها بالقوة ذلك أن النظام الجماعي الذي تنقسم مجالات نفوذه بشكل متكافئ ومتساو حسب نادر كاظم بإمكانه تصويب ما ارتكب في حقه من مخالفات نتيجة تسلط واضطهاد فرضه طرف على آخر، وإذا ما تم الأخذ بالمصلحة الشخصية دون مراعاة للمصالح العام فإن تبعات ذلك لن تكون صادمة، نظر لاشتراك الجميع في فعل التذكر داخل الفضاء العام وامتثالهم بصورة إلزامية لمبدأ حد السلطة بالسلطة مما يفضي إلى تعطيل الأزمات الناجمة عن فرض ذاكرة بعينها دون غيرها على حساب الجميع¹⁰، وبالتالي فالنظام الجماعي الذي دل عليه الناقد نادر كاظم يشير إلى الكيانات المعنوية من مؤسسات المجتمع المدني، كالمنظمات التي تحمل صفة رقابية وذات ذمة مستقلة عن الشأن الحكومي، وتعنى بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين من النخب ممن يمتلكون ثقلاً ثقافياً في الوسط الاجتماعي، كالمثقفين والممثلين والمفكرين والأدباء، والذين باستطاعتهم الاستجابة للرهانات المتجددة باستمرار في ميدان التاريخ والثقافة، أو الأشخاص العاديين من المواطنين البسطاء، ففي حالة ما إذا احتدمت الأوضاع وتم الاعتداء أو التنازع حول ذاكرة ما، لا يعد ذلك مدعاة للقلق والريبة إطلاقاً بالنسبة للناقد، إيماناً منه بأن نظام الديمقراطية الليبرالية إذا ما اقترن بالالتزامات الأخلاقية في وسعه - كما تفضل ذكره سابقاً - حفظ الحق في ممارسة فعل التذكر داخل الفضاء العام، أين يلتقي الجميع، فتتعلق ذاكرة الخاصة مع ذاكرة الجماعة، والأمر الذي يجبرهم على الخضوع لمبدأ حد السلطة بالسلطة مما يضعف من احتمالية امتلاكها واحتكارها أو التلاعب بها واستغلالها سياسياً وأيديولوجياً.

في هذا الصدد يرى نادر كاظم أن هذا النوع من الصراعات عادة ما تبتلى به المجتمعات التي لها تاريخ سرديات مشتركة، أما المجتمعات ذات التعددية الثقافية فهي منزهة عن هذا النوع من الأمراض وغير مقصودة بالاستملاك، "بحكم أن لكل جماعة من هذه الجماعات تاريخها الخاص وذاكرتها الجماعية التي لا تتطابق مع ذاكرة الآخرين بالضرورة. مما يعني أن هناك أكثر من ذاكرة، وأكثر من تحبيك للتاريخ"¹¹، وبالتالي فمرد هذا التنازع حسب رأي الناقد إلى "استملاك الفضاء العام public sphere الذي ينظم استعمالات الذاكرة وسياسات التذكر، ومن يمتلك فضاء التذكر العام يمتلك القدرة على تحديد معايير التذكر الجيد، وتحديد ما يسمح بتذكره، وما لا يسمح لفعل التذكر أن يمتد إليه"¹²، فالفضاء العام لا يتأسس على الوسط المكاني والجغرافي فحسب، بل يمتد ليشمل كل المساحات التي تمت حيازتها ممن استملك الفضاء سواء أكانت البيئة رقمية أم إعلامية أم اجتماعية أم ثقافية، والاستثمار فيه - كونه متاحاً للجميع، يمكن الوصول إليه بيسر - للتأثير في الأفراد والمجتمعات بطرق متعددة، وتوجيه الرأي العام نحو ذاكرة بعينها ومن ثم الترويج وجمع الدعم لها خدمة لمصالح مالكيها.

وبالتالي فالبديل الأمثل الذي ينزع إليه نادر كاظم للخروج من دورة التنازع هذه "يستمد مشروعيته من خيار العلمنة، على أن يجري سحب مستلزمات هذا الخيار من مجال الانتماء الديني والعرق والثقافي إلى مجال الذاكرة [...] إذا تمت المصادقة على هذه الحجة فسوف يكون البديل العلماني المقترح لهذه الدولة هو أن تكون "دولة بلا

ذاكرة"، دولة مصابة بفقدان كلي للذاكرة، دولة مؤسسة على النسيان، لأن النسيان أهون من التذكر الانتقائي والإقصائي والإخضاعي".¹³

إن إشكالية تعامل نادر كاظم مع النموذج العلماني والرهانات الليبرالية كأحد السبل المؤدية للإصلاح، تكمن في مدى استيعابه لمحمولات هذه النظم الإسقاطية والوعي بماهيتها، قبل التعامل معها كقوالب جاهزة وآلية للاشتغال تحتوي سرديات الذاكرة وتصلح لكل زمان ومكان، فلقد ولدت هذه النظم وعيا مغايرا في كيفية التعامل مع مختلف الخطابات الإنسانية، ذلك أنها تكونت في مجملها على مجموعة من المعارف والفلسفات التي تشكلت وتجدرت بعمق في جهازها الإجرائي عبر قرون طويلة، باختلاف حقها الزمنية واتجاهاتها الأيديولوجية، أهمها: الطغيان الكنسي وصراعه مع العلم وهيمنته على الفكر، وأيضا نظرية التطور لتشارلز داروين التي دفعت بالمنظرين الفاعلين فيها إلى حد انكار الوجود الإلهي وإذاعة الإلحاد، بالإضافة إلى الثورة الفرنسية سنة 1789م والتي قامت على أثرها أول جمهورية لا دينية والسلطة فيها للشعب.¹⁴

فتحول مثل هذه المفاهيم المركبة والوافدة من بيئة الآخر بكل ما تحمله من ثقل ابستمولوجي والالتفاف حول دلالاتها لجعلها تشمل كل مجالات التجربة الإنسانية، خليقة بأن تقابل بالرفض، فالقول بعلمية النظام العلماني والأخذ به كحل من شأنه إنهاء حالة التأزم التي تعيشها الذاكرة، وكفكر مجرد من كل انتماء وتعميم العمل به في تاريخ المجتمع العربي والإسلامي بالتحديد، على اختلاف طوائفه سنة أو شيعة لا يوجد له ما يبرر قبوله عند نادر كاظم، فالقبول بالعلمانية هو بمثابة إحداث قطيعة نهائية مع كل ما يحمله المزاج الثقافي العربي من ميراث روحي، ومن الصعب تجريد الذاكرة من آثار هذا الميراث وتأسيس "دولة مصابة بفقدان كلي للذاكرة، دولة مؤسسة على النسيان"¹⁵ كما أراد لها الناقد أن تكون، إذ لا يسعفنا الانطلاق من المقدمات التي انتهى إليها الإنسان الغربي في خضم صراعاته العقلية واللاعقلية مع التيارات الدينية والفلسفية التي هيأت لتبنيه نمط فكري بعينه، ومحاولة إسقاط نتائجه المشبعة بأيديولوجية منظره على واقع تاريخي واجتماعي لا عهد للإنسان العربي له بها من قبل، في سبيل تعطيل أزمة التلاعب بالذاكرة داخل الفضاء العام جعل نادر كاظم " المعركة الدائرة هنا امتدادا للمعركة التي دارت هناك، ومن ثم تقرر النتيجة في هذه المعركة كما تقرر في تلك [ومحاولة] فرض التطابق على غير التطابق وفرض التشابه على غير التشابه، [وتحويل] البلاد العربية الإسلامية إلى مسرح يكرر أداء تمثيلية جرت وقائعها في بلاد أخرى وضمن ظروف ومعطيات مختلفة".¹⁶

وإذا كان الناقد يرى في التشريعات القانونية التي تقرها وتنص عليها سياسات الدول لضبط فعل التذكر وطرائقه داخل المجتمعات المتعددة ثقافيا، غير مقبولة كونها منحازة ومفرغة من مشروعيتها الأخلاقية التي تدعها، وتتستر بها على مصالح نفعية وانهازية " للتذكير بدوام الهيمنة وممارسة القوة والإخضاع بحيث يجري انتخاب جماعة بعينها ودفعتها إلى الواجهة لتكون هي "الذاكرة الوطنية" والتاريخ الرسمي للوطن"¹⁷، فإن العلمانية التي يقول بها نادر كاظم ويدعو إليها لم تقتصر في أرض المنشأ على فصل الدين عن سياسة الدولة والركن بالكنيسة إلى الهامش، ومن ثم ترك الفراغ ليمتد في الفضاء العام، بل نصبت نفسها بمثابة الدين الرسمي للدولة والهيئة الوحيدة المؤهلة بتحديد الحقيقة والمخولة بممارسة الحكم القضائي على أفعال التذكر وتحديد التذكر المشروع والممنوع، ولقد تأتي لها ذلك عبر أجهزة البث الثقافي الناعمة من وسائل الإعلام المؤدلجة وبرامج التعليم التربوي ومنصات التواصل الاجتماعي الموجهة، التي استطاعت من خلالها توطين مبادئ وتعاليم

العلمانية التي تم بمقتضاها تشكيل الهوية الوطنية التي تناسبها وتخدمها داخل الفضاء العام، ف"ما يبدو على أنه حقيقة، هو في عمقه لعبة سلطوية تُمارس على فئة بعينها من أجل خدمة القوى المتحكّمة في الصراع"¹⁸، فليس كل ما يرى بالعين يعتد به على أنه الحقيقة التي لا يمكن النأي عنها والطعن فيها، فأروقة السياسة مشحونة بكواليس التواطؤ المشترك بين النظام العلماني ومؤسسات الدولة، وهو السياق ذاته الذي يرى فيه جيل دولوز أن هناك من النظم الفكرية التي يتم توجيهها طبقاً لمجموعة قوانين ولوائح سلطوية عامة، وبشكل متزايد تدريجياً تصبح هذه النظم في حد ذاتها هي السلطة والمحكمة، وهي ما يعبر عنها بسلطان العقل، الذي حدث بينه وبين الدولة كنظام سياسي شيء من التواطؤ، بحيث أصبحت العلمانية هي اللغة الرسمية للدولة، وعليه فمن صالح الدولة أن تجعل من العلمانية أداة تُحكّم بها نفوذها وهيمنتها على الفكر وتثبته في قوالب جامدة معدّة مسبقاً.¹⁹

كما أن اتخاذ نادر كاظم لدينامية تنافس المصالح الخاصة داخل الفضاء العام، انطلاقا من مبدأ حد السلطة بالسلطة، لا يقود حتماً إلى تحقيق النتائج المرجوة، إذ لا يعتبر وحده مبدأً كفيلاً وكافياً لمنع التلاعب بالذاكرة وإساءة استعمالها، والدفع بالدولة لتبني رهانات الديمقراطية الليبرالية كشكل من أشكال تصحيح مسار الهيمنة، وإن كانت قرينة بالفضيلة المدنية كما نادى بها الناقد، فيقدر اهتمام واحتفاء هذا التيار بالحرية الفردية بقدر عدم اكتراثه للقضايا الأخلاقية والتعامل معها بعيداً عن كل توجه سماوي أو اجتماعي أو قانوني، فهي لا تعدو أن تكون مجرد مسائل شخصية تحكمها الاختيارات الفردية الخاصة، حتى وإن أحدث ذلك مساساً بالعقائد الدينية وانتهاكاً للقيم المجتمعية المتعارف عليها، كما لا يمكن اختزال الذاكرة، وإن كانت تعد كأرضية مرنة للعلاقات الاجتماعية، في حصيلة لتصفية الحسابات الفردية وحماية الحريات الشخصية في حالة ما إذا تضاربت المصالح، فللذاكرة تركيبها الخاصة التي تمثلها والتي لا تتواءم بالضرورة مع مذاهب الفرديات جميعاً.

ثالثاً: الذاكرة التاريخية العادلة:

تتبني الدول ذات التعددية الثقافية لاستراتيجية العفو والمصالحة وترويج مبادرات السلم، بعد فترة صراع وتآزم آلت إليها الأوضاع السياسية والاجتماعية وانتهاك لحقوق الإنسان، وقوانين تهدف إلى تصحيح المسار الديمقراطي، والتخفيف من حدة العنف ونوازع الكراهية في البلاد، ومعالجة ما أصاب الذاكرة من عطب بعدما تقاذفتها العديد من الأيديولوجيات والتحبيكات التاريخية، إلا أنّ ذلك لا يتأتى حسب نادر كاظم الاكتفاء بطقوس الاعتراف فحسب - وإن كانت خطوة جد مهمة - والكشف عن الحقيقة كما هي "حتى يستقيم التاريخ وهو المقدمة الضرورية لإنصاف الضحايا معنوياً وإدانة من أساءوا فعلاً إلى الوطن"²⁰، ثم طي صفحة الماضي الذي طال أمده، فهذا النوع من التفكير حسب نادر كاظم يبقى مطالبة "مستقيمة ما دمنا نفكر في الماضي بطريقة استعارية. في حين أنّ الماضي ليس كتاباً وأنّ "العودة إلى الوراء مستحيلة. واستحالة العودة تعني أن ما جرى لا يمكن منع حدوثه أو إعادة توجيه مساره من جديد، ما جرى في الماضي من جرائم كبرى قد جرى ولا سبيل أمام البشر لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه ومحو ما اقترفته أيديهم"²¹، وبالتالي فإنّ الأفعال المقترفة والجديرة بالعقاب في نظر الكاتب والتي تصنّف ضمن الجرائم الكبرى لا سبيل إلى محاولة إعادة تصحيح مسارها، كما أنها لا تتيح مجالاً للتجاوز أو إمكانية للصفح، ما عدا الصغرى من الجرائم في حالة ما إذا كانت

الضحية " على قيد الحياة، إذ من الممكن أن يتمتع الضحية بأخلاق عالية تجعله يتنازل طوعيا عن حقه في المطالبة بالعقاب والانتقام"²²، وعليه فحتى الأحكام الجزائية بكل ما تحمله من تعويضات معنوية ومادية وإن كانت عادلة، والدولة بكل ما تملكه من قوة مؤسسية ليس بإمكانها أن تحقق الصفح بل " ليس لها الحق، ولا القدرة، ولن يكون لخطوتها هذه أي معنى. [إذ] يمكن لممثل الدولة أن يصدر حكما، بيد أن الصفح حقيقة لا يمت بصلة للحكم، وليست له علاقة بالفضاء العمومي والسياسي"²³، فلو كان الصفح ممكنا - حسب تقدير الناقد- " فمن يضمن أن الأجيال المقبلة ستتعامل مع الأحكام القضائية "العادلة" على أنها صفح؟ ولو كانت الأحكام القضائية تعني الصفح ونسيان الماضي لما بقي اليهود يتذكرون إلى اليوم فضائع الهولوكوست"²⁴، وبالتالي فلا مناص ولا سبيل للانعقاد من كل هذا حسبه إلا " من خلال النسيان أو من خلال الذاكرة المسلحة بأخلاق السماحة والسّخاء والنبيل، وإلا فإنه من الأفضل أن تبقى هذه الذاكرة ناقصة ومحدودة باستمرار"²⁵.

لقد اختار نادر كاظم الذاكرة في كتابه "استعمالات الذاكرة" لتكون موضوعا للسرد الثقافي، فأخذ على عاتقه تحليل خطابها في سياق تاريخي ومن منظور نقدي يستنطق سياسة تمثيل صراع الهيمنة القائم بين ثلاثية: الذاكرة، والصفح، والنسيان؛ والتي تعكس بدورها رهانات الاستراتيجية السردية في استحضار تجاذبات الاشتباك الابدستيمي بين الحقيقة والرغبة، إلا أن إشكالية تعامل نادر كاظم مع الذاكرة هنا تكمن أيضا في مدى استيعابه لحمولاتها التاريخية قبل التعامل معها كإجراء يمكن اختزاله والحد منه حينما والاستزادة منه في أحيان أخرى حسب مقتضى الحال، فإذا كان هناك من السلوكيات البشرية ما يدعو للارتباك دائما وما لا يمكن جبره طوال الوقت، فكيف يمكن تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا؟ وما الذي يمكننا صنعه تجاه الأفعال الإجرامية والغير قانونية، الكبرى والصغرى منها على حد تعبير نادر كاظم، هل نتذكرها أم ننساها؟ وهل نقوم إزاءها بواجب العدالة أم الصفح؟²⁶

إن معرفتنا الحقيقية لما تحتويه الذاكرة من مأسٍ هو ما يجعل الأمر مستحقا في عدم ادخار أيّ جهد للانعقاد من رابطة الماضي ومجاهمة ما يحمله من عقبات تاريخية تمنعنا دون التفكير العقلاني في فسح متسع في الذاكرة لتاريخ جديد أكثر اشراقا، إلا أنّ فعل التحرر من ربة هذا الماضي عادة ما يصطدم بمقاومتنا الخفية التي يعود قدر كبير منها للإحجام البشري الشديد عن النسيان، هذا الأخير الذي يرى فيه نادر كاظم بمثابة التوجه الوحيد القادر على إخراج الإنسان من دوامة التيه والصراع القائم والمستمر في أعماق النفس البشرية التي تحول دون تحققه، أو تعويضه بالبديل الأنجع في نظره، وهو الذاكرة المتسمة بأخلاق السماحة والنبيل التي تساعد بدورها في إقرار مبدأ السلام والتعايش بين الأمم، وإن تعارض ذلك مع الحقيقة فوجب التخلي عنها في نظره، فالتذكر إما أن يتأتى ضمن نموذج أخلاقي متسما بالعفو والنبيل أو يجدر الاستغناء عنه، ذلك أن الإقبال على إعادة فتح أرشيف ذاكرة مشحونة بالجراح والمحن يعتبر مغامرة محفوفة بالمخاطر، ولهذا كان يُعدّ تطور الأبحاث التاريخية بالنسبة للناقد والمؤرخ الفرنسي أرنت رينان، في الغالب، مجازفة تهدد قانون المواطنة²⁷، مدعما قوله هذا بفرضية أنه لو أن لنا "صديقين متحابين إلا أن صداقتهم مهددة بالتفكيك في حال قام أحدهما بالكشف عن بعض الحقائق أيهما أولى بالتقديم: الصداقة أم الحقيقة؟ الذي نذهب إليه هنا هو أن الصداقة أولى بالتقديم والتغليب من الحقيقة، ذلك أن الحقيقة ينبغي أن تكون في خدمة البشر وخدمة التعايش فيما بينهم، لا أن يكونوا هم خداما لها وعبيدا لها"²⁸.

إن هذا الجر الاختزالي الذي مارسه الناقد تجاه الذاكرة وقياسها من منطلق شخصي، جعلها مفرغة من كل حمولاتها التاريخية التي تنأى طبيعتها التخلص منها، فإذا كان النسيان في حياة الأفراد ضرورة حتمية تدفعهم إليه رغبتهم الملحة في تجاوز فواجعهم ونكباتهم للمضي قدماً، فإن الأمم لا يُتيسر لها إمكانية التجاوز هذه أساساً، بل هي في حاجة إلى ترديد ذاكرة سردياتها الثقافية والتاريخية باستمرار، كما هو الأمر مع الأجيال الحالية من الفلسطينيين الذين لم يعايشوا نكبة 1948، أو من الجزائريين الذين لم يشهدوا أحداث ثورة 1954 بشكل مباشر، إلا أن تلك المنعطفات الكبرى في تاريخ أوطانهم ظلت فصلاً هاماً من الذاكرة الجمعية لكلا الشعبين، تروي الأجيال المتعاقبة وقائعها كجزء من الهوية التي يستحيل أن يدركها النسيان، الأمر الذي عبر عنه هاليفاكس بقوله: "تُعتبر الذاكرة المشتركة لجماعة بشرية معينة شرطاً أساسياً لوجود تلك الجماعة، حيث أنها تؤسس هويتها وتكوّن مجتمعها عبر فعل التذكر"²⁹، كما أن فكرة ربط نادر كاظم للذاكرة بالمسؤولية الأخلاقية تعد تحدياً يتعذر تحقيقه بسهولة، فمن الصعب توحيد النظرة الأخلاقية الواحدة للأحداث التاريخية التي قد تختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات، كما أنها مسألة تطويرية متغيرة حسب الزمان والمكان، علاوة على ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الذاكرة التاريخية ذاتها قد تتضمن من الرؤى والمعتقدات المتنازع عليها ما يجعلها تتداخل ووجهات النظر الأخلاقية، إضافة إلى التحريفات والتحييزات الممكنة في تفسير التاريخ والأحداث المختلفة، الأمر الذي من شأنه إعاقة عملية التعافي وجعل الذاكرة عرضة للتدخلات التي تقمع الذكريات المؤلمة وغير المرغوب فيها، بحيث يتم اختزالها في مطالب أخلاقية قد تستغلها بعض الأنظمة غير الشرعية لتمرير أجنداتها السياسية، والبقاء في سدة الحكم، ما ينجر عنه سوء استعمال للنسيان.

ومن المؤكد أن عملية استرجاع جروح الذاكرة قد يؤدي إلى تصعيد الصراعات الاجتماعية والسياسية والزيادة في حدة الانقسامات، إلا أن الحل لا يكمن البتة في طمس معالم الحقيقة، وقطع الصلة بالماضي، والتكتم على ما مر بالإنسان من مظالم وانتهكات، لمجرد أنها قد تتعارض مع مبدأ التعايش والسلام للمستقبل المفترض فمن غير المعقول التطلع لبناء المستقبل دون وعي بوقائع وملاسات الماضي، فحضارة الأمم لا تبنى على النسيان المطلق، بل يتطلب الأمر القيام بواجب الذاكرة - كما اصطاح عليها بول ريكور- ووصله بمبدأ العدالة لأن: "العدالة هي التي تستخرج من ذكريات الصدمة قيمتها المثالية، فتقلب الذاكرة إلى مشروع، ومشروع العدالة هذا بعينه هو الذي يعطي لواجب الذاكرة شكل المستقبل والأمل"³⁰، ولا يستقيم ذلك إلا بالصدق مع الآخر في وصف حجم ما عايشه وما إلتفه من إحساس بالأسى في الماضي، والأمر بالزامية تحقيق العدل تجاه ذاكرته والاعتراف بها، باعتباره ذاتاً مماثلة لذوات الآخرين في حيز هذا الوجود، لا بحجب فعل التذكر عنه.

إضافة إلى ذلك، هناك مفهوم أساس مرتبط بالذاكرة العادلة وهو مفهوم الدّين، يقول عنه بول ريكور: "إن فكرة الدين لا تنفصل عن فكرة الميراث. إننا ندين لأولئك الذين سبقونا بقسم مما نحن عليه. إن واجب الذاكرة لا يقتصر على الاحتفاظ بالأثر المادي الكتابي أو غير المكتوب للوقائع الغابرة، بل ينمي الشعور بأننا ملزمون نحو هؤلاء الآخرين الذين سنقول عنهم لاحقاً إنهم لم يعودوا موجودين"³¹، وبالتالي فنحن مدينون تجاه من تقدّمنا من الضحايا بواجب الذكرى لهم، وإدراك عظمة تضحياتهم، ومن ثمّ إحاطة ذاكرتهم بما يستوجب من استمرارية في السرد والاستحضار من اعتراف واحتفاء وإقامة للمعالم التذكارية وغيرها من ممارسات الذاكرة في بعدها الجمعي، وحتى يتسنى للتاريخ فيما بعد أن يضطلع- متجاوزاً كل الحسابات السياسية، كمؤسسة نقدية لا

كمؤسسة أخلاقية، تقوم على البحث والتحقيق - المقارنة والتحليل وإعادة التقييم لتصويب الحقائق كما تترأى في الذاكرة، وحمايتها من التلاعب والتزييف، ليلاً يتم اختزالها في مطالب شعبية تغذى عليها الأنظمة السياسية، لتحمية وإثارة الحس الوطني لدى الشعوب، رغبة في تمرير مصالحها، بل احياء واحتفاء بمراحل زمنية مهيبة في تاريخهم لا يمكن لها البتة أن تروي الثرى ويطلبها فقد فحسب، وإنما لتظل فصلاً هاماً من سرديات ملحمة كونت هوية الأوطان والشعوب، وبهذا الشكل يكون عمل التاريخ عملاً حيويًا إذا كنا نرغب أن نرى بأنفسنا عن السقوط في شبك التردد واللايقين، والتي تتجلى ملامحها بوضوح في حالة عدم استطاعتنا على إدراك الفرق بين ما انقضى حدوده وما هو آني، حيث نعجز عن إمكانية البدء من الماضي لاستيعاب وفهم الحاضر، وفقدان الذات لقدرتها في الفصل بين الوضع الراهن وبين ما أنتهى به في غيابة ذلك الماضي ذاته.³²

ولأن جراح الذاكرة لا تلتئم بإعادة تشكيل علاقة الذاكرة مع التاريخ فحسب، كان لابد من منح الضحايا - إضافة لمبادرات الاعتذار وللأحكام الجزائية المعنوية العادلة - تعويضات مادية، تعينهم في عملية التشافي التي يسعون إليها، على عكس ما ارتأه نادر كاظم الذي يرى فيها خطوة بلا معنى كونها لا تحقق الصفح، إنما هي مجرد واجب قانوني وأخلاقي لا غير، فالصفح كمبدأ لا يمكنه البتة أن يتصل بالفضاء القضائي والحكومي - خاصة فيما هو مرتبط بالجرائم الكبرى- بل هو متعلق بالضحية نفسها، " لأن الضحية هو الشخص الوحيد الذي من حقه أن يصفح، فكيف يصفح من قتل في مذبحه جماعية مثلاً؟ الجواب بحسب دريدا هو: لا أحد، ومن هنا يصبح الصفح مستحيلًا"³³ ، وعليه فمن المنطوق ذاته يمكننا القول بأن دعوة نادر كاظم إلى النسيان تبدو عديمة الجدوى، بحكم أن النسيان مثله مثل الصفح هو بدوره متلازمة تستوجب وجود الشخص صاحب الإرادة والمسؤول المباشر، عما إذا كان يرغب في التجاوز والمضي قدماً أو يتعذر عليه ذلك فيأبى إلا القصاص، كما يمكن أن تكون الدعوة إلى النسيان نوعاً من التستر والتلاعب بالحقائق فيإثارة مسألة الذاكرة سيتم الكشف عن العديد من المعطيات المغلوطة التي تزداد يوماً في وسائل الإعلام الموجهة بأنواعها والتي عبأت بها مدونات التاريخ الرسمي للأوطان، وإلا فكيف ينسى من قتل في مذبحه جماعية مثلاً؟ وإلا فمن المكلف أيضاً بفعل النسيان إذا كان المعني بالأمر قد قتل في مذبحه جماعية مثلاً؟

إن تجاوز الماضي وإتاحة متسع يمهد للصفح لا يكمن أساساً في نوع ما تمّ اعترافه من جرائم، كبيرة كانت أو صغيرة، وإن تأثر بها، بقدر ما يتطلب هذا التجاوز واقعية وتقبلاً، وهو ما يسميه بول ريكور: بتأدية واجب العزاء والجداد. وهو شيء آخر غير النحيب إنه قبول فقدان الأحباء وكل ما لن يعود أبداً؛ الأمر الذي يدفعنا إلى التسليم بوجود ما لا يمكن تقويمه وتصويبه في مقتنياتنا وصراعاتنا، وشيء يصعب تفسيره في مصائرنا، فالحداد الناجح هو شرط أساسي لذاكرة هادئة وسعيدة³⁴ وبالتالي فإن رفع ثقل ما تحمله الذاكرة التاريخية من جراح للمضي قدماً لا يتأتى إلا بالقبول والصفح، فكل طوائف الأمم والحضارات على مر العصور تجاوزت بالصفح عن كثير من المآسي، لتخطو بمبادئ التوافق والتعايش السلمي خطوة إلى الأمام، فهو كما بشر به فريدريك نيتشه علامة "من علامات القوة ودلائل العافية. وبحسب أرنست رينان فإن "... الخطأ التاريخي عامل أساسي في خلق الأمة"، وخصوصاً إذا كانت هذه الأمة مؤلفة من أعضاء يحمل كل منهم ذاكرته الخاصة المثقلة بالمظالم والجرائم والمذابح والحروب الأهلية"³⁵.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ كون الإنسان ضحية، لا يعني أن يتيح لنفسه تصيير ما تم ارتكابه من جرائم في حقه مدعاة لجعل الذاكرة وسيلة للاضطهاد والظلم والتفريغ عن مخلفات مشاكل وعقد نفسية، تغذت على ذات المبررات التي انطلق من روحها من أقتُرفت في حقه تلك الجرائم، بعدما اضطلع كل العالم بواجبه في محاولة انصافه معنويا وماديا، فكيف يمكن للإنسان إدانة جريمة، صارت الوجه الآخر لمأساته؟ كما هو حال الفلسطينيين مع الأجيال المتعاقبة من اليهود، الذين تعرض أسلافهم لشتى أنواع المظالم على يد النازية، وهو مثال سبق للكاتب نادر كاظم ذكره للتدليل على أن الأحكام القضائية لم تعن يوما الصفح، وإلا لما بقي اليهود يتذكرون إلى اليوم فظائع الهولوكوست، وبناء عليه يمكننا القول أن الإحجام عن التقبل والصفح من شأنه تهديد السلام العالمي، وبالتالي استحالة الحصول على الغاية السامية وهي الذاكرة السعيدة كما يسميها بول ريكور.

خاتمة:

وفي الختام واعتمادا على ما سبق مناقشته حول موضوع الذاكرة التاريخية من منظور نادر كاظم يمكننا تحديد أبرز نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، وهي:

- انعتاق السرديات من ربة التحليل البنيوي الذي نشأت فيه جعل منها استراتيجية عبر لسانية تحاكي كل التجارب الإنسانية.

- إن قراءة نادر كاظم لخطاب الذاكرة عبرت عن توجه مختلف الجماعات الإنسانية.

- تعتبر الذاكرة أحد أهم التمثلات الثقافية التي تختزل الكثير من الأوهام الأيديولوجية وصراعات القوة السياسية داخل الفضاء العام.

- أصل النزاع بين الجماعات لا يعود بالضرورة إلى الاستئثار بالذاكرة بما هي، بل إلى استملاك الفضاء العام الذي ينظم سياسات ومعايير التذكر.

- النموذج العلماني ورهانات الليبرالية لم تكن البتة أحد السبل المؤدية للإصلاح كما قرر لها الناقد نادر كاظم أن تكون بحكم ما تحمله من ثقل ابستمولوجي لا تتواءم بالضرورة مع كافة الخطابات الإنسانية.

- لا بد أن يضطلع التاريخ كمؤسسة نقدية لا كمؤسسة أخلاقية لتصويب الحقائق التي تترى على الذاكرة وحمايتها من التلاعب والتزييف.

- رفع ثقل ما تحمله الذاكرة التاريخية من جراح للمضي قدما لا يتأتى إلا بالقبول والصفح، فكل طوائف الأمم والحضارات على مر العصور تجاوزت بالصفح عن كثير من المحن.

هوامش وإحالات المقال

¹ عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، الكويت، ط1، 1998، ص 158

² محمد بوعزة: السرديات مسارات وابدالات، مجلة التفاهم، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان- مسقط، مج 17، ع65، 30 يونيو 2019، ص 335

³ المرجع نفسه: ص 336

⁴ عبد السلام المسدي: قضية البنيوية، دراسة ونماذج، منشورات دار أموية، تونس، ط1، 1991، ص 109

⁵ عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة، مرجع سابق، ص 176.

⁶ ينظر: محمد بوعزة: السرديات الثقافية من سياسات الهوية إلى سياسات الاختلاف، منشورات الاختلاف، دار الأمان، دار ضفافا، بيروت، ط1، 2014، ص 15

- ⁷ ينظر: محمد الشحات: سرديات بديلة قراءة في النظرية والتطبيق، مجلة نزوى، مجلة نزوى، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، سلطنة عمان، ع 65، 1 يناير 2011، ص 94
- ⁸ ينظر: محمد بوعزة: السرديات الثقافية، مرجع سابق، ص 16
- ⁹ ينظر: نادر كاظم: استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، مكتبة فخاري، المنامة- البحرين، ط 1، 2008، ص 11
- ¹⁰ ينظر: المصدر نفسه: ص 15-16
- ¹¹ المصدر نفسه: ص 11-12
- ¹² المصدر نفسه: ص 12
- ¹³ المصدر نفسه: ص 13-14
- ¹⁴ ينظر: سفر بن عبد الرحمن الحوالي: العلمانية: نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، دار الهجرة، دط، ص 12، 13
- ¹⁵ نادر كاظم: استعمالات الذاكرة، مصدر سابق، ص 14
- ¹⁶ منير شفيق: الإسلام في معركة الحضارة، دار البراق للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1991م، ص 136-137
- ¹⁷ نادر كاظم، استعمالات الذاكرة، مصدر سابق، ص 13
- ¹⁸ بدر الدين مصطفى: دروب ما بعد الحداثة، مؤسسة هندواي سي أي سي، المملكة المتحدة، دط، 2018، ص 38
- ¹⁹ ينظر: جيل دولوز: حوارات ص 23، نقلا عن بدر الدين مصطفى: دروب ما بعد الحداثة، مؤسسة هندواي سي أي سي، المملكة المتحدة، دط، 2018، ص 38-39
- ²⁰ نادر كاظم: استعمالات الذاكرة، مصدر سابق، ص 34
- ²¹ المصدر نفسه، ص 35
- ²² المصدر نفسه، ص 37
- ²³ المصدر نفسه، ص 36-37
- ²⁴ المصدر نفسه، ص 36
- ²⁵ المصدر نفسه، ص 39
- ²⁶ ينظر: زهير الخويلدي: بول ريكور بين التاريخ والذاكرة، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، المحور: دراسات وابحاث في التاريخ والتراث واللغات، العدد: 6835، 2021/3/8 - 01:08 تاريخ الزيارة: 2023/12/20، على الساعة 08:16، متوفر على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=71139>
- ²⁷ ينظر: نادر كاظم: استعمالات الذاكرة، مصدر سابق، ص 40
- ²⁸ المصدر نفسه: ص 40
- ²⁹ زهير الخويلدي: بول ريكور بين التاريخ والذاكرة، رابط المرجع المذكور سابقا.
- ³⁰ بول ريكور: الذاكرة التاريخ النسيان، تر تق تع: جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط 1، 2009، ص 147
- ³¹ الزواوي بغورة: الذاكرة والعدل موقف بول ريكور، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، يونيو 2020، تاريخ الزيارة: 2023/12/25، على الساعة 07:45، متوفر على الرابط: <https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%88%D8%B1-678>
- ³² ينظر: ابراهيم كراش، سلوى تيشات مشكلة الذاكرة والنسيان في الأنثروبولوجيا الفلسفية عند بول ريكور، مجلة ألف: اللغة، العالم والمجتمع، مج 10، ع 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يناير 2023، ص 644
- ³³ نادر كاظم: استعمالات الذاكرة، مصدر سابق، ص 36
- ³⁴ Paul Ricœur, Le bon usage des blessures de la mémoire, in, Les résistances sur le Plateau Vivarais-Lignon(1938-1945); Témoins, témoignages et lieux de mémoires. Les oublies de l'histoire parlent, Editions du Roure, 2005.
- ³⁴ نادر كاظم: استعمالات الذاكرة، مصدر سابق، ص 38

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم كراش، سلوى تيشات: مشكلة الذاكرة والنسيان في الأنثروبولوجيا الفلسفية عند بول ريكور، مجلة ألف: اللغة، الإعلام والمجتمع، مج 10، ع 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يناير 2023.
2. الزواوي بغورة: الذاكرة والعدل موقف بول ريكور، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، يونيو 2020، تاريخ الزيارة: 2023/12/25، على الساعة 07:45، متوفر على الرابط:
<https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%88%D8%B1-678>
3. بدر الدين مصطفى: دروب ما بعد الحداثة، مؤسسة هندواي سي أي سي، المملكة المتحدة، دط، 2018.
4. بول ريكور الذاكرة التاريخ النسيان، تر تق تع: جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009.
5. جيل دولوز: حوارات ص 23، نقلا عن بدر الدين مصطفى: دروب ما بعد الحداثة، مؤسسة هندواي سي أي سي، المملكة المتحدة، دط، 2018.
6. زهير الخويلدي: بول ريكور بين التاريخ والذاكر، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، المحور: دراسات وابحث في التاريخ والتراث واللغات، العدد: 6835، 8/3/2021 - 01:08 تاريخ الزيارة: 2023/12/20، على الساعة 08:16، متوفر على الرابط:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=71139>
7. سفر بن عبد الرحمن الحوالي: العلمانية: نشأتها وتطورها وأثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، دار الهجرة، دط، دس.
8. عبد السلام المسدي: قضية البنيوية دراسة ونماذج، منشورات دار أموية، تونس، ط1، 1991.
9. عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة الكويت، ط1، 1998.
10. محمد الشحات: سرديات بديلة قراءة في النظرية والتطبيق، مجلة نزوى، مجلة التفاهم، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان- مسقط، مج 17، ع65، 1 يناير 2011
11. محمد بوغزة: السرديات الثقافية من سياسات الهوية إلى سياسات الاختلاف، منشورات الاختلاف، دار الأمان، دار ضفافا، بيروت، ط1، 2014.
12. منير شفيق: الإسلام في معركة الحضارة، دار البراق للنشر والتوزيع، المكان، ط1، 1991م.
13. نادر كاظم: استعمالات الذاكرة، في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، مكتبة فخاري، المنامة- البحرين، ط1، 2008.
14. Paul Ricœur, Le bon usage des blessures de la mémoire, in, Les résistances sur le Plateau Vivarais-Lignon(1938-1945); Témoins, témoignages et lieux de mémoires. Les oublies de l'histoire parlent, Editions du Roure, 2005